



اقتراحات قوانين

الاسباب المباشرة والجدوى الاقتصادية

”

المطلوب رؤية مستقبلية واضحة، تترجم الى خطة تجعل كل المكونات، من السلطة التشريعية و التنفيذية و القضائية الى كل المؤسسات العامة و الخاصة، تعمل بارادة و انسجام.

بالرغم من غياب هذه الرؤية الموحدّة، اليكم بعض القوانين كعيّنة صغيرة يمكنها ان تحدث فرقاً وتمنح أملاً أكيداً على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي.

طوني فرنجيه

”

نقدم في هذا العرض قائمة من القوانين، مع دراسة الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية لكل منها، لإطلاعكم عليها و العمل مع الكتل النيابية على تحقيقها



العمل مع الكتل النيابية على تحقيق و تنفيذ القوانين المقترحة

أقتراح تعديل المادة 57 من قانون الجمارك بوفر 200- مليون دولارا أميركيا على الدولة، كما يؤمن 1500- فرصة عمل

إضافة مادة جديدة الي القانون رقم 320 يخلق حوالي 10,000 فرصة عمل مباشرة و غير مباشرة، و يوفر للدولة 25- مليار ل.ل

44 قننة
مستحدثون 5 تجوز
موزون على
جميع المحافظات
التجارية

44 قننة
مستحدثون 5 تجوز
موزون على
جميع المحافظات
التجارية

• يخلق قطاع العمل والتوظيف الجديدة 12% من
• قطاع القطاع الصناعي
• يتفرقة لجان 1.2 مليون من من العمود ستويا
• يخلق فرص عمل حوالي 300 ألف من
• المصالح التجارية
• حلل القدرة التحتمية لعمل الجمعي على 350 ألف
• خلق ستويا
• تهيئة التوظيف في مفضل تجوز المصالح نظر
• بحوالي 130 ألف بوزار التوظيف

• 50% من خدمات تجازو لجان تجوز التجارة
• تجازو لجان تجوز التجار والمصالح و يخلق
• عمل رقابة سبسية للتجارية
• تهيئة التوظيف في التجازو نظر بحوالي 100
• ألف بوزار التوظيف

2

دراسة الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية

- دراسة الأثر الاقتصادي
- تقييم الأثر الاجتماعي
- تقديم الأسباب الموجبة

القوانين ذات الأولوية العتية تساهم بخلق 11,500- فرصة عمل، توفير 350 مليون دولار، و حماية أكثر من 70 ألف عامل في قطاع المهن الحرة

على صعيد التوظيف ذات الأولوية المتوسطة، معظم تداعياتها اجتماعية و تأثيرها على المدى الطويل

الهدف	التاريخ	العدد	الهدف
1	03/2018	1682001	توفير التوظيف في القطاع الصناعي
2	03/2018	682	توفير التوظيف في القطاع التجاري
3	03/2018	18	توفير التوظيف في القطاع الزراعي
4	03/2018	172	توفير التوظيف في القطاع التعليمي
5	03/2018	13	توفير التوظيف في القطاع الصحي
6	03/2018		توفير التوظيف في القطاع الثقافي

1

قائمة القوانين

- العنوان و المستفيد من القانون
- ملخص عن تداعيات القانون

تتقسم القوانين المقترحة بين قوانين مرحلية مرتبطة بالأزمة الاقتصادية، و قوانين غير مرحلية لها تأثير اقتصادي و اجتماعي لا يرتبط مباشرة بالأزمة

تأثير مرحلي



- قوانين تخدم و تساعد مختلف فئات المجتمع خلال الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد

تأثير غير مرحلي



- قوانين تخدم و تساعد مختلف فئات المجتمع بغض النظر عن الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد

تتقسم القوانين المقترحة بين قوانين مرحلية مرتبطة بالأزمة الاقتصادية، و قوانين غير مرحلية لها تأثير اقتصادي و اجتماعي لا يرتبط مباشرة بالأزمة

تأثير مرحلي



- قوانين تخدم و تساعد مختلف فئات المجتمع خلال الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد

تأثير غير مرحلي



- قوانين تخدم و تساعد مختلف فئات المجتمع بغض النظر عن الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد

من أجل معالجة المسألتين الرئيسيتين للأزمة الاقتصادية الحالية، الطاقة و أموال المودعين، اقترحنا قانون "الطاقة من الناس الى الناس"

الاقترح والجدوى الاقتصادية/ الاجتماعية

اقترح قانون يرمي الى تخصيص مبالغ مالية من الاحتياطي الالزامي و تحويلها الى مساهمات في شركة خاصة بتملك المودعين بهدف انشاء معملين كهربائيين في الزهراني و دير عمار على الغاز الطبيعي لتزويد مؤسسة كهرباء لبنان بشكل حصري بالطاقة، تعود ملكيتهما للدولة بعد مرور عشرين عاما

استثمار حوالي

1.6 مليار

دولار من أموال المودعين و ضمان عدم صرفهم بشكل عشوائي



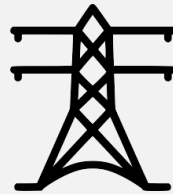
تزويد الطاقة للدولة بقدرة قد تصل الى

1000

ميغاوات للمعمل



انشاء **معملين** كهربائيين على **الغاز الطبيعي** بتملك **المودعين**



وفر سنوي للدولة بقيمة **2.1 مليار** دولار أمريكي



حقائق و أرقام

- استخدام و تخفيض الاحتياطي الالزامي لدعم السلع و المستهلكات بشكل عشوائي
- التغطية الكهربائية في معظم المناطق اللبنانية شبه معدومة
- القطاع الكهربائي ركيزة اساسية من ركائز الأمن الغذائي و الصحي و التربوي
- غياب مشاركة القطاع الخاص في مجال توليد الطاقة و بيعها لمؤسسة كهرباء لبنان
- ارتباط النهوض الاقتصادي و الدعم الخارجي باصلاحات جذرية للقطاع

اضافة الى ذلك، اقترحنا ثلاثة قانونين مرحلية هدفها محاسبة كل من استفاد من دعم الحكومة، دعم قطاع الرعاية الصحية، و المحافظة على قيمة تعويض نهاية الخدمة

3

تعديل في صرف التعويضات المالية للصراف و نهاية الخدمة

في حال استحقّ تعويض الصراف من الخدمة و نهاية الخدمة لأي موظف من القطاع العام و الخاص، يحوّل المبلغ الى الدولار الأمريكي وفقا للسعر الذي يحدده مصرف لبنان في تعاملاته مع المصارف أي 1515 ليرة لبنانية للدولار

- المواطنون الذين تقاعدوا أو صرفوا من العمل في العام 2020 خسروا ما لا يقل عن 3 أضعاف من قيمة تعويضاتهم
- تتلقى العديد من القطاعات إعانات من الحكومة بسبب الأوضاع الاقتصادية الحالية

الحفاظ على قيمة التعويضات لأكثر من 50 ألف لبناني تقاعدوا أو أقفلت مؤسساتهم



2

الزام شركات الضمان العاملة في لبنان تسديد جزء من الأموال الناتجة عن كافة عقود الضمان كأموال جديدة (Fresh Money)

قانون يفرض على شركات التأمين دفع جزء من عقودها بالدولار الأمريكي الجديد (Fresh Money)

- معظم شركات التأمين المحلية استثمرت أو أعادت تأمين أموالها خارج البلاد وتتلقى الأموال بالدولار الأمريكي
- شركات التأمين تدفع للمستشفيات بالليرة اللبنانية ولكنها تتلقى الأموال من معيدي التأمين بالدولار الأمريكي

دعم أكبر لقطاع الرعاية الصحية و تحفيز الأطباء للبقاء و العمل في لبنان



1

اخضاع كل المستفيدين من دعم الحكومة بالدولار الأمريكي أو ما يوازيه بالعملة الأجنبية للتدقيق الجنائي الخارجي

قانون يخضع كل المستفيدين (التجار، المؤسسات، الشركات، الجمعيات) من دعم الحكومة بعد تاريخ 17 تشرين الأول 2019، لغاية وقف الدعم، الى التدقيق الجنائي الخارجي، كما يعلّق العمل بقانون السرية المصرفية بالنسبة لهؤلاء المستفيدين

- قنوات الدعم و آلياته غالبا ما كانت قنوات زبانية، رأسمالية و احتكارية
- الفساد بات متفشيا في عدد كبير من القطاعات
- التدقيق الجنائي مطلب اساسي للجهات الدولية و صندوق النقد لمساعدة لبنان من الانهيار المالي

استعادة الأموال المستعملة لغير غرضها و مكافحة الفساد



توفير

الأسباب

النتيجة

تتقسم القوانين المقترحة بين قوانين مرحلية مرتبطة بالأزمة الاقتصادية، و قوانين غير مرحلية لها تأثير اقتصادي و اجتماعي لا يرتبط مباشرة بالأزمة

تأثير مرحلي



- قوانين تخدم و تساعد مختلف فئات المجتمع خلال الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد

تأثير غير مرحلي



- قوانين تخدم و تساعد مختلف فئات المجتمع بغض النظر عن الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد

قمنا بتقييم القوانين الغير مرحلية بناءً على ثلاث معايير، واخترنا القوانين ذات الأولوية العالية وفقاً للأمر التالية

المبررات المنطقية	التعريف	المعيار
<ul style="list-style-type: none">كلما انخفضت صعوبات التنفيذ، زادت أولوية القانون	<ul style="list-style-type: none">صعوبات التنفيذ بالنظر إلى الإصلاحات المطلوبة وتأثيرها الاجتماعي	الصعوبات 
<ul style="list-style-type: none">كلما انخفضت تكلفة التنفيذ، زادت أولوية القانون	<ul style="list-style-type: none">التكلفة التي تتحملها الحكومة من أجل التنفيذ	التكلفة 
<ul style="list-style-type: none">كلما زادت سرعة تنفيذ القانون، زادت أولويته	<ul style="list-style-type: none">الوقت الذي تحتاجه الحكومة لتنفيذ القوانين المعتمدة	الوقت 

سبعة قوانين ذات أولوية متوسطة

ستة قوانين ذات أولوية عالية

القوانين ذات الأولوية العالية تساهم بخلق 11,500 ~ فرصة عمل، توفير 350 مليون دولار، و حماية اكثر من 70 الف عامل في قطاع المهن الحرة

أهمية عالية جدا

الهدف	المستفيد	القانون
<ul style="list-style-type: none"> • تخفيض مصاريف العملة الصعبة حوالي 200 مليون دولار • تأمين حوالي 1500 فرصة عمل • تخفيض نسبة استيراد المعادن بحوالي 45% 	الشركات/ الدولة	1 تعديل المادة 57 من قانون الجمارك
<ul style="list-style-type: none"> • تأمين إيرادات اضافية للدولة بقيمة 25 مليار ليرة لبنانية • افتتاح 9 كازينوهات في مختلف المناطق اللبنانية • تأمين حوالي 10,000 فرصة عمل¹ 	المواطن/ الدولة	2 إضافة مادة جديدة الى القانون رقم 320 تاريخ 24/3/1994 (الترخيص لشركة كازينو لبنان باستثمار نادي القمار في المعاملتين)
<ul style="list-style-type: none"> • ضمان جودة و سعر الخدمات المقدمة • توفير فرص عمل اضافية للعمال اللبنانيين لا سيما الشباب • حماية اكثر من 70 الف عامل و تفعيل دور المعاهد المهنية 	المواطن/ الدولة	3 تنظيم عمل قطاع المهن اليدوية والحرفية
<ul style="list-style-type: none"> • خفض فواتير الأدوية بنسبة 10% • خفض تكاليف وارادات الأدوية بنسبة 10% مما يساوي حوالي 150 مليون دولار أمريكي 	الشركات/ المواطن	4 تعديل المادة 2 من قانون التمثيل التجاري
<ul style="list-style-type: none"> • الاستفادة من حكمة وخبرات أشخاص ذوي سجل حافل بالانجازات • الحد من استغلال المنصب لمكتسبات شخصية عبر التعاقد مع اشخاص، لاتمام مهمة معينة خلال فترة زمنية محددة 	المواطن/ الدولة	5 تعديل المادة 12 من قانون نظام الموظفين
<ul style="list-style-type: none"> • يخفف على موازنة الدولة حوالي 750 مليار ليرة • يخفض عدد المواطنين غير المنتجين • يرفع قيمة تعويضات الموظفين 	المواطن/ الدولة	6 رفع سن التقاعد ونهاية الخدمة في القطاعين العام والخاص

1 اقتراح تعديل المادة 57 من قانون الجمارك يوفر 200~ مليون دولارا أمريكيا على الدولة، كما يؤمن 1500~ فرصة عمل

الاقتراح والجدوى الاقتصادية/ الاجتماعية

"...منع عبور أنواع هذه البضائع بالترانزيت أو نقلها أو تجولها بدون ترخيص أو إذن مسبق. ويشمل تعليق التصدير، المعادن التي تُصنّف مواد أولية للصناعة اللبانية أو لإعادة التدوير ما دام هنالك طلب من المصانع والمعامل في لبنان لها."

تأمين فرص عمل
جديدة
عدها

1500

فرصة عمل



افتتاح مصانع
حديد جديدة
عدها

2

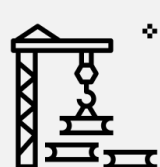
مصنعين



تخفيض حجم
استيراد الحديد
بحوالي

260 ألف

طن



تخفيض مصاريف
العملة الصعبة
سنويا حوالي

200 مليون

دولارا أمريكيا



حقائق و أرقام

- يشكل قطاع المعادن والمنتجات الحديدية 12% من ناتج القطاع الصناعي
- يستورد لبنان 1.2 مليون طن من الحديد سنويا
- يصدر لبنان سنويا حوالي 300 ألف طن من المعادن القابلة للتدوير
- معدل القدرة الانتاجية لمعمل الحديد هي 350 ألف طن سنويا
- انتاجية الموظف في معامل تدوير المعادن تقدر بحوالي 130 ألف دولار للموظف

إضافة مادة جديدة الى القانون رقم 320 يخلق حوالي 10,000 فرصة عمل مباشرة و غير مباشرة، و يوفر للدولة 25~ مليار ل.ل

الاقتراح والجدوى الاقتصادية/ الاجتماعية

السماح للفنادق من درجة خمسة نجوم على مختلف الاراضي اللبنانية بانشاء فروع للكازينو المركزي من خلال تراخيص مجانية، وتكون هذه الفروع تحت ادارة خاصة تعود للفنادق على أن يعود 20% من عائدات الفروع لشركة كازينو لبنان ش.م.ل.

كما يخلق اكثر من **7500 فرصة عمل** على المدى الطويل من خلال مختلف الانشطة الترفيهية (مطاعم، حانات) التي تلحق بافتتاح الكازينو

خلق فرص عمل مباشرة عددها

1500

فرصة عمل



افتتاح أندية قمار جديدة عددها

9

كازينو



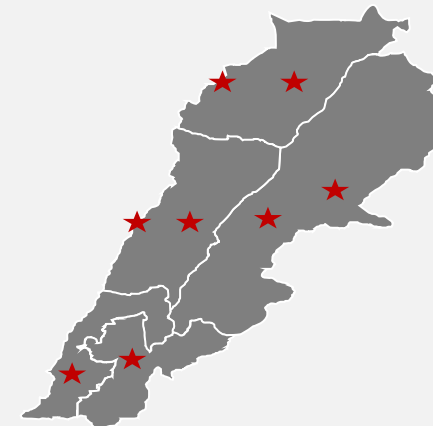
تأمين إيرادات اضافية للدولة بقيمة

25 مليار

ليرة لبنانية



حقائق و أرقام



44 فندقا
مصنفون 5 نجوم
موزعون على
جميع المحافظات
اللبنانية

- 50% من عائدات كازينو لبنان تعود للدولة
- كازينو لبنان لطالما كان مقصدا للسواح و بالتالي هو ركيزة اساسية للاقتصاد
- انتاجية الموظف في الكازينو تقدر بحوالي 180 ألف دولار للموظف

3 اقترحنا قانون تنظيم قطاع المهن اليدوية والحرفية الذي يهدف الى ضمان استمرارية القطاع بحماية أكثر من 70 ألف عامل، اضافة الى حماية المستهلك

الاقتراح والجدوى الاقتصادية/ الاجتماعية

حماية أكثر من 70 ألف عامل لبناني في قطاع المهن الحرة



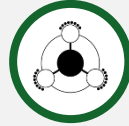
توفير فرص عمل اضافية للعمال اللبنانيين خاصة الشباب منهم



تقوية و تفعيل دور المدارس المهنية و التقنية و تحفيز الشباب على العمل في هذا القطاع



إعطاء الحكومة رؤية واضحة عن النظام البيئي لهذا القطاع



ضمان جودة و سعر الخدمات المقدمة



حقائق و أرقام

- يقدر عدد عمال قطاع المهن اليدوية والحرفية بحوالي 70 ألف عامل
- لا يمكن لعمال القطاع الاستفادة من أي دعم تقدمه الدولة
- تفلت القطاع سمح لليد العاملة الأجنبية بمنافسة العمال اللبنانيين
- لا يوجد أي نوع من الرقابة لحماية المستهلك على صعيد جودة و تكلفة الخدمات المقدمة

اقترحنا تعديل المادة 2 من قانون التمثيل التجاري الذي يهدف الى خفض تكاليف واردات الأدوية، و بالتالي خفض فاتورة الدواء على المواطن

الاقتراح والجدوى الاقتصادية/ الاجتماعية

تعديل المادة 2 من قانون التمثيل التجاري "لا يسري بند حصر التمثيل على الاشخاص الثالثين الا اذا اعلنه الوكيل بقيده في السجل التجاري, ولا يسري على الدواء فتُلغى وكالات الاستيراد الحصرية وتُفتح استيراد الادوية، ولا يسري على المواد الغذائية باستثناء المواد ذات الاستهلاك الخاص التي تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء"



خفض تكاليف واردات الأدوية بنسبة 10% مما يساوي حوالي 150 مليون دولار أمريكي



خفض فواتير الأدوية بنسبة 10% من خلال تمكين المواطن من الحصول على أدوية ذات سعر منخفض

حقائق و أرقام

- لا يمكن استيراد أي نوع من الأدوية إلا بموافقة الوزير المعني
- تمت الموافقة على استخدام بعض الأدوية في جميع أنحاء العالم من قبل المنظمات الصحية، ولكنها لا تستورد إلى لبنان
- تبلغ قيمة استيراد الأدوية الى لبنان حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي سنويا

أيضاً على الصعيد التنظيمي، تعديل المادة 12 من قانون نظام الموظفين لتسهيل و تحسين التعيينات في وظائف الفئة الأولى من خارج الملاك

الاقتراح والجدوى الاقتصادية/ الاجتماعية

تعديل المادة 12 من قانون نظام الموظفين – "يعين ويثبت موظفو الفئة الأولى بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بعد استطلاع رأي مجلس الخدمة المدنية. ويمكن ان يعين بالتعاقد، أشخاصاً من خارج الملاك، لمدة ثلاث الى ست سنوات قابلة للتجديد او التمديد"



الحد من استغلال المنصب لمكتسبات شخصية عبر التعاقد مع اشخاص، لاتمام مهمة معينة خلال فترة زمنية محددة



الاستفادة من حكمة وخبرات أشخاص ذوي سجل حافل في القطاعات المعنية

حقائق و أرقام

- عدد الموظفين من خارج الملاك لا يتخطى ثلثي مجموع الوظائف في الفئة الأولى
- التوظيف حالياً مقيد بمحدودية السن
- التعاقد الحالي لا يتيح فرص توظيف موظفين من الفئة الأولى تعدوا سنّ الـ 39 عاماً

6 رفع سن التقاعد ونهاية الخدمة في القطاعين العام والخاص للتخفيف على موازنة الدولة

الاقتراح والجدوى الاقتصادية/ الاجتماعية

- رفع سن نهاية الخدمة الى 68 عاماً في القطاع الخاص
- رفع سن التقاعد الى 68 عاماً في القطاع العام
- رفع سن التقاعد في السلك العسكري 3 اعوام اضافية

3 يرفع قيمة تعويضات الموظفين



2 يخفض عدد السكان غير المنتجين





1 يخفف على موازنة الدولة حوالي 750 مليار ليرة



حقائق و أرقام

- ارتفع متوسط العمر المتوقع من 69 عام 1987 الى 79 في العام 2020
- سن التقاعد في الدول المتقدمة يتراوح بين 66 و 67 عاماً:

			
67	67	66.4	66

على صعيد القوانين ذات الأولوية المتوسطة، معظم تداعياتها اجتماعية و تأثيرها على المدى الطويل

الهدف	المستفيد	القانون
<ul style="list-style-type: none"> • استقطاب شركات جديدة • خلق فرص عمل في جميع القطاعات • زيادة مساهمة المناطق الحرة في الناتج المحلي 	الشركات/ الدولة	1 إضافة مادة جديدة إلى القانون رقم 360 تاريخ 16/8/2001 (تشجيع الاستثمارات في لبنان) وتعديلاته
<ul style="list-style-type: none"> • حماية المواطن من خلال منع المرابين من استخدام الشيك المصرفي كضمانة لصالحهم 	المواطن	2 تعديل المادتين 661 و 662 من قانون العقوبات: تأمين الحماية القانونية للمواطنين بالحد الأدنى لحمايتهم من الربا والمرابين وتأمين استقرارهم الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> • حماية المالكين و ضمان استمرارية تلقيهم بدل أجار واقعي و عادل • تنظيم قطاع الإيجارات و تخفيف وتيرة وقوع الخلافات بين المؤجر و المستأجر 	المواطن	3 تعديل المادة 18 من قانون الإيجارات
<ul style="list-style-type: none"> • الحد من أزمة تلوث الهواء • الحد من حوادث السير • تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال عملية شراء السيارات الجديدة 	المواطن	4 إضافة فقرة جديدة إلى المادة 173 من قانون السير الجديد
<ul style="list-style-type: none"> • زيادة عائدات الحكومة من خلال الضرائب المفروضة • انصاف المواطنين حيث لن يحقق الناس أرباحًا كبيرة بسبب قرار اداري (تعديل تصنيف الاراضي) 	الدولة	5 اقتراح قانون يرمي إلى تعديل المادتين 13 و 16 من قانون التنظيم المدني
<ul style="list-style-type: none"> • تأمين إيرادات اضافية للدولة • الحفاظ على قيمة و تأثير المخالفات 	الدولة	6 ربط قيمة غرامات المخالفات بالحد الأدنى الرسمي للأجور
<ul style="list-style-type: none"> • رفع الغرامات و العقوبات على من يقطع أو يقلع شجرة ذات مواصفات معينة • الحفاظ على شجرة اللزاب المميزة 	الدولة	7 تعديل المادة 144 من قانون الغابات

1 بهدف تشجيع الاستثمارات و استقطاب رؤوس الأموال، اقترحنا إضافة مادة جديدة إلى القانون رقم 360 لتسهيل استثمار الشركات الأجنبية

الاقترح والجدوى الاقتصادية/ الاجتماعية

" يحقّ للشركات الأجنبية ان تتمتع بتسهيلات استثنائية لمدة خمس وعشرين سنة (٢٥ سنة) قابلة للتجديد عند نقل المركز الاقليمي لها الى لبنان"

3
زيادة مساهمة
المناطق الحرة في
الناتج المحلي



2
خلق فرص
عمل في جميع
القطاعات



1
استقطاب شركات
جديدة



حقائق و أرقام

- تقوم معظم الدول النامية باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار من أجل انعاش الدورة الاقتصادية
- لدى لبنان ميزات عديدة تجعله محطّ أنظار المستثمرين و منها:
 - موقعه الجغرافي
 - مهارة الموارد البشرية
 - الاقتصاد الحر

اقترحنا تعديل المادتين 661 و 662 من قانون العقوبات لتأمين الحماية القانونية للمواطنين بالحد الأدنى لحمايتهم من الربا والمرابين وتأمين استقرارهم

الاقترح والجدوى الاقتصادية/ الاجتماعية

- تعديل مادتين من قانون العقوبات المتعلقة بجرم المراباة والقروض لقاء رهن، بهدف تأمين الحماية القانونية للمواطنين بالحد الأدنى لحمايتهم من الربا والمرابين وتأمين استقرارهم الاجتماعي.

حماية المواطن من خلال منع المرابين من استخدام الشيك المصرفي كضمانة لصالحهم

حقائق و أرقام

- غالباً ما تستخدم الشيكات كضمان للمرابي و حماية له في المحاكم
- بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية، كثيراً ما يقترض الناس الأموال من المرابين بدلاً من الذهاب إلى المصارف

تعديل المادة 18 من قانون الايجارات يأتي في سياق احترام مبدأ العدالة وحماية التزامات المالكين

الاقتراح والجدوى الاقتصادية/ الاجتماعية

"في حال تعديل الحد الأدنى للأجور بنسبة تفوق الـ100٪، عندها يحقّ للمؤجر الطلب بإعادة النظر بالمبلغ المتفق عليه، ويحتفظ المستأجر بحقه بالاستمرار في العقد في حال قدّم أقلّه 80٪ من القيمة نفسها كنسبة من الحد الأدنى." "في حال تعديل الحدّ الأدنى للأجور بنسبة أقلّها 100٪، ووقع خلاف على المبلغ، والطرف المستأجر لم يقدم أقلّه الـ80٪ من التعرفة الأولية كنسبة مئوية من الحدّ الأدنى للأجور، عندها يحقّ للمتضررّ فسخ العقد."



تنظيم قطاع الإيجارات و تخفيف وتيرة وقوع الخلافات بين المؤجر و المستأجر



حماية المالكين و ضمان استمرارية تلقيهم بدل أجار واقعي و عادل

حقائق و أرقام

- المادة 45 من قانون العمل تقرّر التالي: "يجب ان يكون الحد الأدنى من الاجر كافياً ليسد حاجات الاجير الضرورية وحاجات عائلته"
- يمر لبنان بأزمة اقتصادية عنوانها التضخم مما سيؤدي حتما الى تعديل في الحد الأدنى للاجور

اقترحنا إضافة فقرة جديدة إلى المادة 173 من قانون السير الجديد بهدف الحد من أزمة تلوث و تخفيف حوادث السير

الاقتراح والجدوى الاقتصادية/ الاجتماعية

إضافة فقرة جديدة إلى المادة 173 من قانون السير الجديد "5- يجوز لمالك المركبة، في حال ثبتت ملكيته لمركبة واحدة فقط لمدة تفوق الخمس سنوات، وشرط أن يتخطى عمرها 15 سنة من تاريخ الصنع، سحب سيارته بصورة نهائية من السير وفق أحكام الفقرة من هذه المادة، على أن يتلقّى، مقابل ذلك، الحوافز والتسهيلات



الحد من حوادث السير بسبب السيارات المتهاكّة ميكانيكياً و غير المجهزة بوسائل الأمان الأساسية



تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال عملية شراء السيارات الجديدة



الحد من أزمة تلوث الهواء تماشياً مع خطط المجلس النيابي البيئية

حقائق و أرقام

- الحد من انبعاثات CO2 هدف مدرج على مذكرات جميع الدول المتقدمة، و المنظمات البيئية
- السيارات القديمة غير مجهزة بوسائل الأمان الأساسية و تشكل سبباً رئيسياً لارتفاع عدد حوادث السير
- تعتبر صلاحية المركبة من العناصر الرئيسية لضمان السلامة المرورية
- قطاع النقل غير منظم في لبنان، السيارات القديمة والمستهلكة تشغل كافة الطرقات

اقترحنا قانونا يرمي إلى تعديل المادتين 13 و 16 من قانون التنظيم المدني بهدف زيادة عائدات الحكومة و إنصاف المواطنين

الاقتراح والجدوى الاقتصادية/ الاجتماعية

- عند زيادة الاستثمار، يترتب على العقارات التي يزداد فيها عامل الاستثمار ضريبة تحسين نسبتها 30% من التحسين تدفع عند الترخيص للبناء أو الاستثمار
- لا يترتب على المالك أي ضريبة إذا لم يرغب في استثمار هذه الزيادة في عامل الإستثمار
- هذه الضريبة تحصل لصالح صندوق مستقل ينشئه مجلس الوزراء



زيادة عائدات الحكومة من خلال الضرائب المفروضة



إنصاف المواطنين حيث لن يحقق الناس أرباحًا كبيرة بسبب قرار اداري (تعديل تصنيف الاراضي)

حقائق و أرقام

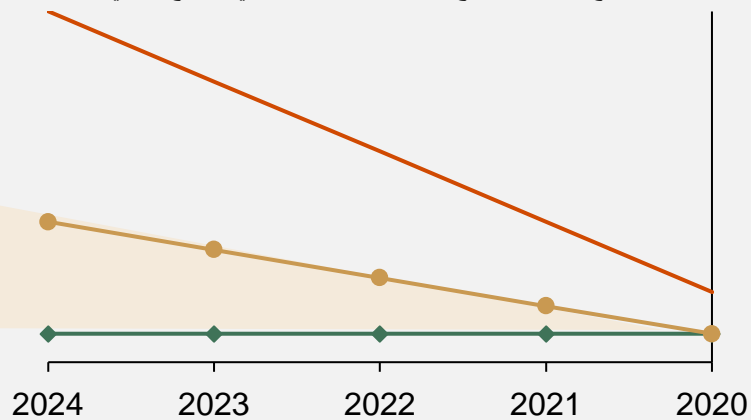
- زيادة عامل الاستثمار عند تصنيف الاراضي يؤدي الى ازدياد في ارباح المستثمر مما يحتم عليه دفع المتوجبة
- التعويضات لمالكي الاراضي التي يخفّض تصنيفها شبه غائبة

تقدمنا بطلب ربط قيمة غرامات المخالفات والرسوم بالحد الأدنى الرسمي للأجور حفاظاً على قيمة و تأثير المخالفات

الاقتراح والجدوى الاقتصادية/ الاجتماعية

"تُسبَدَل جميع غرامات المخالفات المنصوص عليها في القوانين اللبنانية من قيمة رقمية مجردة الى نسبة مئوية من الحد الأدنى الرسمي للأجور."
"تُسبَدَل جميع الرسوم المالية عليها في القوانين اللبنانية من قيمة رقمية مجردة الى نسبة مئوية من الحد الأدنى الرسمي للأجور."

قيمة الغرامة مع التعديل المقترح — قيمة الغرامة في الوضع الحالي — الحد الأدنى للأجور



- تأمين إيرادات إضافية للدولة
- الحفاظ على قيمة و تأثير المخالفات



حقائق و أرقام

- من المتوقع رفع الحد الأدنى للأجور بسبب التضخم المرتبط بالأزمة الاقتصادية
- قيمة الغرامات التي تظل مخالفي القوانين المعنية ستصبح أقل تأثيراً على المرتكب في حال رفع الحد الأدنى للأجور
- قيمة إيرادات الدولة من الغرامات ستخف في حال رفع الحد الأدنى للأجور

أخيراً، تقدمنا بطلب تعديل المادة 144 من قانون الغابات بهدف الحفاظ على شجرة اللزاب المميزة

الاقتراح والجدوى الاقتصادية/ الاجتماعية

- يعاقب بالغرامة من الحد الأدنى الرسمي للأجور الى ضعفي الحد الأدنى الرسمي للأجور عن كل شجرة مقطوعة او مقلوعة حسب ضخامتها و وزنها
- اذا كان محيطها يقل عن عشرين سنتيمترا بمعدل خمسين الف ليرة عن كل كيلو غرام من الحطب ومئتي الف ليرة عن كل كيلو غرام من الفحم
- تزداد الغرامة الى عشرين ضعفاً ويعاقب بالحبس مع الأشغال الشاقة من 10 الى 15 سنة اذا وقع القطع على شجر الارز و اللزاب



الحفاظ على شجرتنا الأرز و اللزاب
المميزتان



رفع الغرامات و العقوبات على من
يقطع أو يقلع شجرة ذات مواصفات
معينة

حقائق و أرقام

- عمر اللزابة التي يبلغ قطرها 50 سنتمترا يقدر ب500 عاما
- ما تبقى من شجر اللزاب في لبنان يصعب تحديد عمره بسبب استمرار عملية القطع
- قطع شجر اللزاب كارثة وطنية و بيئية





شكرا